مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

استعراض عام

2025

# تقرير أقل البلدان نمواً

## هل الخدمات هي الطريق الجديد للتحول الهيكلي؟

الأمم المتحدة

مـؤتمـــر الأمـــم المتحـــدة للتجـــارة والتنـمـيـــة

استعراض عام

2025

# تقرير أقل البلدان نمواً

## هل الخدمات هي الطريق الجديد للتحول الهيكلي؟

الأمم المتحدة
جنيف، 2026

© 2025، الأمم المتحدة

هذا العمل متاح للجميع من خلال النفاذ المفتوح، بالامتثال لرخصة المشاع الإبداعي التي أنشئت للمنظمات الحكومية الدولية، في الرابط: http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/.

النتائج والآراء والاستنتاجات الواردة في هذا المنشور هي للمؤلفين، وهي لا تعبّر بالضرورة عن آراء أمانة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل وفي طريقة عرض المواد على أي خريطة ما ينطوي على التعبير عن أي رأيٍ كان للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أيٍ منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

يُسمح بتصوير مقتطفات واستنساخها مع الإشارة إلى المصدر على النحو الواجب.

حُرِّر هذا المنشور خارج الأونكتاد.

منشور من منشورات الأمم المتحدة صادر عن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

UNCTAD/LDC/2025 (Overview)

# المحتويات


تصدير الصفحة iv

**الصفحة 1**
تُعتبر الخدمات على نحو متزايد طريقاً بديلاً للتنمية

**الصفحة 2**
قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً: أهمية متزايدة، ومساهمة إنمائية محدودة

**الصفحة 9**
مسار غير متكافئ لتجارة الخدمات

**الصفحة 16**
تستهدف البلدان قطاعات خدمات محددة للاستفادة من تنميتها

**الصفحة 20**
ضرورة دمج سياسات الخدمات في استراتيجيات التنمية الأوسع نطاقاً

**الصفحة 23**
رسالة ختامية

# تصدير

©2024_UNCTAD

يشهد الاقتصاد العالمي تحولات عميقة تتسم بهيمنة متزايدة للخدمات في العمالة وتوليد القيمة على حد سواء. وبالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، يتيح هذا التحول فرصاً جديدة لتنويع اقتصاداتها وتحديثها. بيد أن هذا التحول يثير أيضاً سؤالاً محورياً: هل يمكن لقطاع خدمات مفعم بالنشاط أن يصبح محركاً للتحول الهيكلي - أم أن أوجه عدم التماثل العالمية الحالية ستزيد من تهميش أقل البلدان نمواً؟

والسؤال المحوري في تقرير *أقل البلدان نمواً لعام 2025* هو التالي: هل الخدمات هي الطريق الجديد للتحول الهيكلي؟ يتناول التقرير الوزن المتزايد للخدمات في اقتصادات أقل البلدان نمواً، ودورها المتزايد في التجارة، والظروف التي يمكن - ولا يمكن - فيها للخدمات أن تحقق نتائج إنمائية.

تعكس النتائج التي يخلص إليها التقرير صورة تعبر عن الواقع. فالخدمات تمثل حالياً ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، لم يُترجم النمو القائم على الخدمات إلى تنمية واسعة النطاق. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من النمو في أقل البلدان نمواً 1 في المئة فقط في العام الماضي. ولا يزال جزء كبير من العمالة يتركز في الأنشطة غير الرسمية المنخفضة الإنتاجية - أي الأنشطة التي تمكّن الناس من البقاء على قيد الحياة ولكنها لا تحقق لهم الازدهار. ويجب أن تستوعب أقل البلدان نمواً 13,2 مليون باحث عن عمل جديد كل عام حتى 2050. ولا يزال عدد العمال الفقراء مرتفعاً بشكل كبير. وبالتالي، فإن التحدي لا يكمن في توفير المزيد من فرص العمل، بل يتعلق أيضاً باستحداث وظائف أفضل.

ومن الجدير بالذكر أن الفجوات صارخة. فإنتاجية العمل في متوسط أقل البلدان نمواً أقل 11 مرة من إنتاجية العمل في متوسط البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة. وتمثل السياحة ثلث صادرات الخدمات في أقل البلدان نمواً، ومع ذلك فإن الإيرادات المرتفعة غالباً ما لا تُترجَم إلى زيادة كبيرة في فرص العمل أو إلى قيمة مضافة محلية أو إلى تغيير هيكلي يفضي إلى تحول حقيقي. وفي قطاع الخدمات المتاحة رقمياً - وهو القطاع الأكثر دينامية في التجارة العالمية - تمثل أقل البلدان نمواً 0,16 في المئة فقط، وهي أقل حصة منذ بدء السجلات. ويشهد الاقتصاد الرقمي ازدهاراً ملحوظاً، ولكن خارج أقل البلدان نمواً في الجزء الأكبر منه.

والتقرير واضح: يمكن للخدمات أن تنهض بالتصنيع وتوسع التجارة وتعزز القدرة التنافسية، ولكن فقط عندما يكون قطاع الخدمات مدعوماً باستراتيجيات وطنية متماسكة وشريطة تهيئة بيئة عالمية مواتية. فمن دون استراتيجيات وطنية متماسكة وبيئة عالمية مواتية، فإن القوى التي تخلق الفرص هي نفسها ستؤدي إلى تعميق الإقصاء.

ولكي تصبح الخدمات محركاً للتحوّل، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى استراتيجيات متكاملة تجمع بين الاستثمارات في البنية التحتية المادية والرقمية، وتنمية رأس المال البشري، وإصلاح الإطار التنظيمي، وسياسات توجه الدعم للقطاعات ذات القيمة العالية. ويجب أن تساهم السياسات في تعميق الروابط بين قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة، وتعزيز أوجه التآزر التي تدفع الإنتاجية والابتكار. ومن الضروري اتخاذ تدابير لرفع مستوى الخدمات التقليدية وتحسين جودة الوظائف بغية تعميم الفوائد على الجميع.

ويؤدي التعاون بين بلدان العالم دوراً حاسماً في هذا الصدد. فتعزيز الأفضليات التجارية، ونقل التكنولوجيا، والتمويل الميسَّر، وبناء القدرات كلها عوامل يمكن أن تساعد أقل البلدان نمواً في التغلب على القيود الهيكلية. ويوفر التكامل الإقليمي، من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمبادرات المماثلة، منصات لتوسيع نطاق التجارة في الخدمات. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، يمكن أن يتحقق الأونكتاد من أن القواعد التي تحكم تجارة الخدمات والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تتيح لهذه البلدان ما تحتاج من هامش تصرف في مجال السياسة العامة.

ومع اقترابنا من منتصف مدة تنفيذ برنامج عمل الدوحة، نلاحظ أن هناك حتمية واضحة: يجب أن تصبح الخدمات جزءاً من خطة أوسع لتحقيق التحول الهيكلي. وهذه ليست أولوية وطنية لأقل البلدان نمواً فحسب؛ إنه اختبار لقدرة النظام التجاري العالمي وقدرته على تحقيق تنمية واسعة النطاق.

والأونكتاد على أهبة الاستعداد لدعم أقل البلدان نمواً وشركائها في تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.

ريبيكا غرينسبان
الأمينة العامة للأونكتاد

# تُعتبر الخدمات على نحو متزايد طريقاً بديلاً للتنمية

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ركز الخطاب المتعلق بالتنمية بشكل متزايد على الخدمات باعتبارها الرافعة الرئيسية للبلدان النامية - بما في ذلك أقل البلدان نمواً - من أجل تسريع نموها وتنميتها. ويعتبر أن التركيز على تعزيز قطاعات الخدمات المختلفة وتوسيع نطاق صادراتها يسمح لأقل البلدان نمواً بتحقيق تحول هيكلي في اقتصاداتها وتحديث أنشطتها الإنتاجية وتسريع النمو الاقتصادي، ويسهم بالتالي في تحقيق مستويات أعلى بكثير من الرفاهية. وترسّخ هذا المنطق، خاصة مع توسع الاقتصاد الرقمي. فحسب هذا الخطاب، تمثل الخدمات بديلاً للطريق التقليدي إلى التنمية القائمة على التصنيع والتحول الهيكلي.

ويتمثل اعتراض رئيسي على هذا النهج الإنمائي في كونه غالباً ما يأخذ التطورات التي تشهدها اقتصادات البلدان المتقدمة وينقلها إلى أقل البلدان نمواً. فهو لا يأخذ في الحسبان التحديات الهيكلية الفعلية التي تواجه قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً من حيث الإنتاجية وكثافة المعرفة والطابع غير الرسمي للأنشطة والتباطؤ، والتي تنعكس في أنماط التجارة الخارجية لهذه البلدان في مجال الخدمات. ويتضمن تقرير *أقل البلدان نمواً لعام 2025: هل الخدمات هي الطريق الجديد للتحول الهيكلي؟* تحليلاً متعمقاً للوضع الفعلي للقطاع الثالث في أقل البلدان نمواً وتجارتها في الخدمات، وهو تحليل يسمح بإجراء تقييم نقدي لإمكانية تطبيق هذا المنطق الإنمائي الجديد على هذه البلدان. ويعرض نهجاً قائماً على الأدلة إزاء الدور التكميلي الذي يمكن أن تؤديه الخدمات في تحقيق التحول الهيكلي لأقل البلدان نمواً.

# قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً: أهمية متزايدة، ومساهمة إنمائية محدودة

تواجه أقل البلدان نمواً تحدياً مزدوجاً: النهوض بفرص العمل - كماً وكيفاً - لصالح سكانها الذين هم في سن العمل والذين يتزايد عددهم بسرعة، وتسريع النمو للحد من الفقر (الشكل 1). وستحتاج أقل البلدان نمواً إلى استيعاب حوالي 13,2 مليون باحث عن عمل جديد كل عام في الفترة من 2025 إلى 2050. ويمارس التوسع الحضري ضغطاً إضافياً، حيث تضاعفت نسبة سكان الحضر ثلاث مرات منذ سبعينيات القرن الماضي، وستتجاوز نصف مجموع السكان بحلول منتصف القرن. بيد أن المدن غالباً ما تولّد فرص عمل في الأنشطة غير النظامية ذات الإنتاجية المنخفضة، في سياق ترتفع فيه نسبة البطالة في صفوف الشباب والنساء بوجه خاص. ولا يزال الفقر منتشراً على نطاق واسع في صفوف العمال (الجدول 1)، مما يؤكد أن التحدي لا يكمن فقط في توفير المزيد من فرص العمل، بل في استحداث وظائف أفضل.

ويتمثل التحدي الرئيسي الثاني الذي يواجه أقل البلدان نمواً في تسريع النمو الاقتصادي لمعالجة الفقر المتفشي وتحقيق أهداف التنمية، حيث كان أداء النمو غير كافٍ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2024، لم يحقق سوى بلدين من أصل 44 من أقل البلدان نمواً الهدف المتمثل في تحقيق معدل نمو سنوي بـ 7 في المئة، وبلغ متوسط معدل النمو للفرد في أقل البلدان نمواً 1 في المئة فقط.

## الشكل 1

### تواجه أقل البلدان نمواً ضغوطاً ديمغرافية

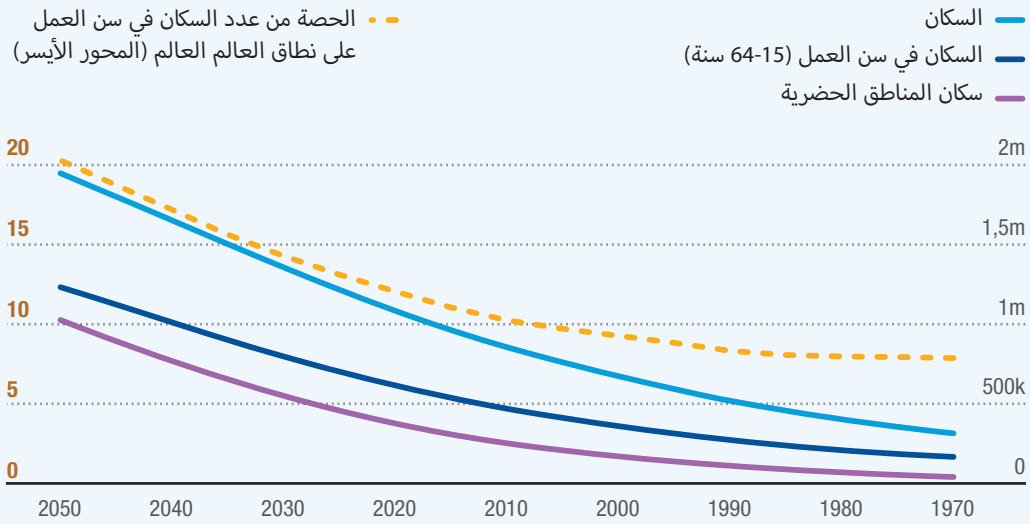


*المصدر:* حسابات الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (اطُّلع عليه في 10 آذار/مارس 2025).

©Adobe Stock

## الجدول 1

### الملايين يعملون في أقل البلدان نمواً، ومع ذلك يعيشون في حالة فقر

النسبة المئوية للأشخاص العاملين الذين يعيشون بأقل من 2,15 دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم الواحد (تعادل القوة الشرائية)، 2024

| البلد | معدل العمال الفقراء |
|---|---|
| أنغولا | 31,5 |
| بنغلاديش | 2,6 |
| بنن | 9,2 |
| بوركينا فاسو | 23,9 |
| بوروندي | 58,1 |
| كمبوديا | 14,1 |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | 65,7 |
| تشاد | 29,2 |
| جزر القمر | 14,8 |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | 72,8 |
| إريتريا | 31,2 |
| إثيوبيا | 14,3 |
| غامبيا | 12,3 |
| غينيا | 12,6 |
| غينيا - بيساو | 21,6 |
| هايتي | 31,2 |
| جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | 6,0 |
| ليسوتو | 25,1 |
| ليبريا | 27,5 |
| مدغشقر | 77,6 |
| ملاوي | 67,9 |
| مالي | 22,0 |
| موريتانيا | 3,0 |
| موزامبيق | 70,2 |
| ميانمار | 2,8 |
| نيبال | 0,2 |
| النيجر | 42,0 |
| رواندا | 32,5 |
| السنغال | 10,4 |
| سيراليون | 27,3 |
| جزر سليمان | 30,7 |
| الصومال | 63,2 |
| تيمور - ليشتي | 16,0 |
| توغو | 14,9 |
| أوغندا | 35,3 |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | 39,8 |
| اليمن | 48,2 |
| زامبيا | 59,9 |
| متوسط أقل البلدان نمواً | 30,7 |

*المصدر:* الأونكتاد استناداً إلى تقديرات منمذجة مأخوذة من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية ILOSTAT (اطُّلع عليه في 18 تموز/يوليه 2025).

*ملاحظة:* البيانات الخاصة بأفغانستان، وجنوب السودان، وجيبوتي، وتوفالو، والسودان، وكيريباس غير موجودة.

**التغيير الهيكلي يسير ببطء: رغم التوسع الذي تشهده الخدمات، لا تزال الزراعة هي القطاع المهيمن من حيث العمالة**

اتسم التغير الهيكلي في أقل البلدان نمواً منذ سبعينيات القرن الماضي بتقلص حصة الزراعة في الإنتاج والعمالة وارتفاع حصة الخدمات، في حين شهدت حصة الصناعة التحويلية ركوداً كبيراً. وبحلول عام 2023، ساهمت الخدمات بنسبة 48,9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، والزراعة بنسبة 24,4 في المئة، والصناعة التحويلية بنسبة 10,9 في المئة. وتمثل بنغلاديش وكمبوديا وميانمار وهايتي حالات استثنائية، حيث تبلغ حصة الصناعة التحويلية فيها نحو الربع (تتركز في قطاع الملابس الجاهزة) - ولكن في معظم أقل البلدان نمواً، تمثل الخدمات القطاع المهيمن من حيث القيمة المضافة (الشكل 2). وتعكس حصص العمالة في أقل البلدان نمواً الاتجاه السائد من حيث القيمة المضافة، حيث تشهد حصة الزراعة انخفاضاً مستمراً يقترن بزيادة في حصة الخدمات، في حين سجلت حصة الصناعة التحويلية ركوداً. ومن التناقضات الرئيسية مع تطور الإنتاج أنه على الرغم من هذا التحول، يظل قطاع الزراعة أكبر مستخدم لليد العاملة في متوسط أقل البلدان نمواً، حيث مثل 48,6 في المئة من العمالة في عام 2023. يليه قطاع الخدمات بنسبة 38,4 في المئة، وقطاع الصناعة التحويلية بنسبة 7,4 في المئة. ويخفي متوسط حصص العمالة اختلافات كبيرة بين بلد وآخر من أقل البلدان نمواً. ففي عام 2023، تراوحت حصة الخدمات من إجمالي العمالة في أقل البلدان نمواً من 11,9 في المئة في بوروندي إلى 92,9 في المئة في جيبوتي (الشكل 3).

## الشكل 2

### تشكل الخدمات الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في معظم أقل البلدان نمواً

القيمة المضافة حسب النشاط الاقتصادي، 2023 (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

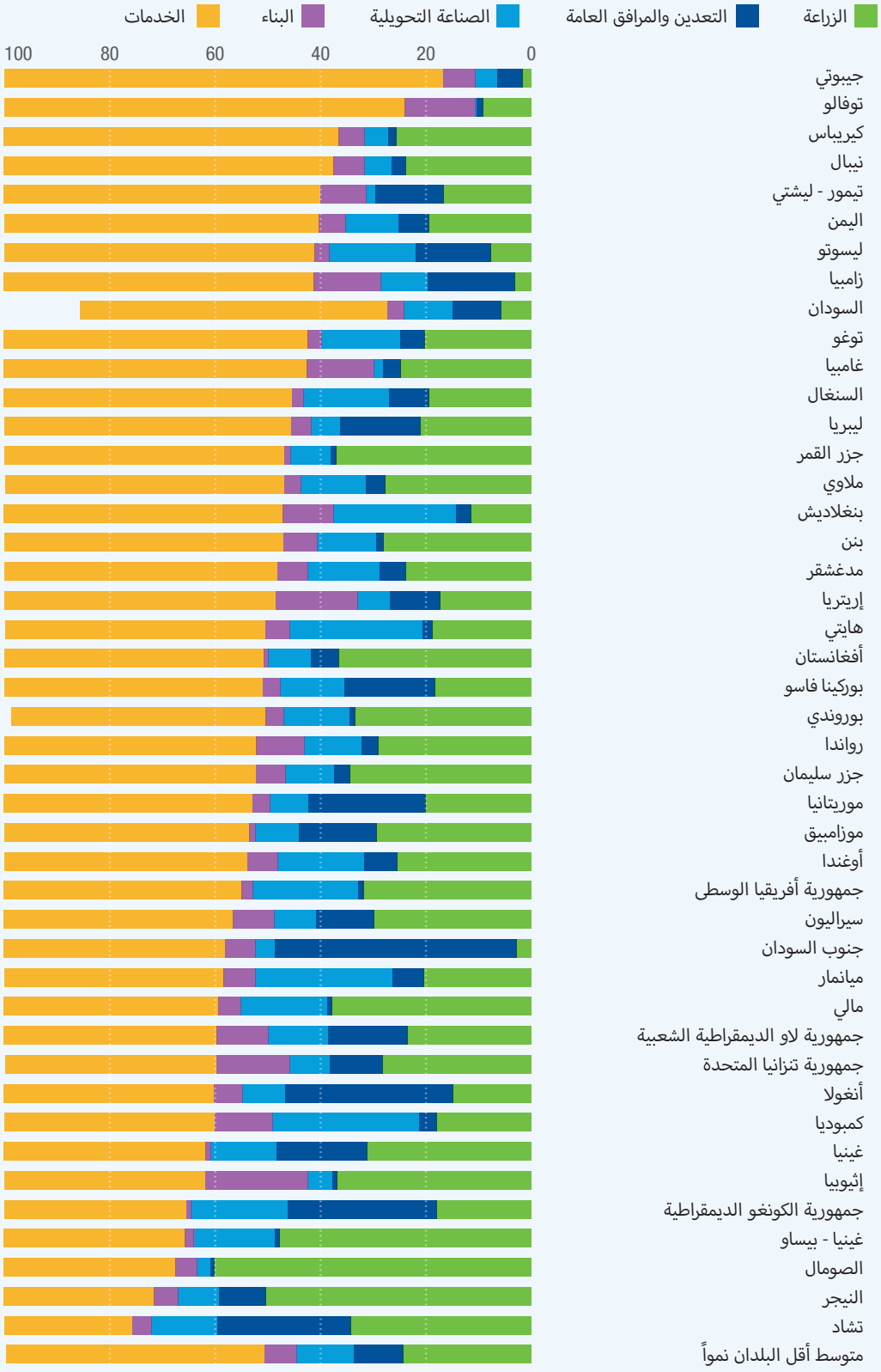


*المصدر:* حسابات الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد (اطُّلع عليه في 22 تموز/يوليه 2025).

## الشكل 3

### لا تزال الزراعة هي أكبر قطاع مستخدم لليد العاملة في غالبية أقل البلدان نمواً

العمالة حسب النشاط الاقتصادي، 2023 (نسبة مئوية من مجموع العمالة)

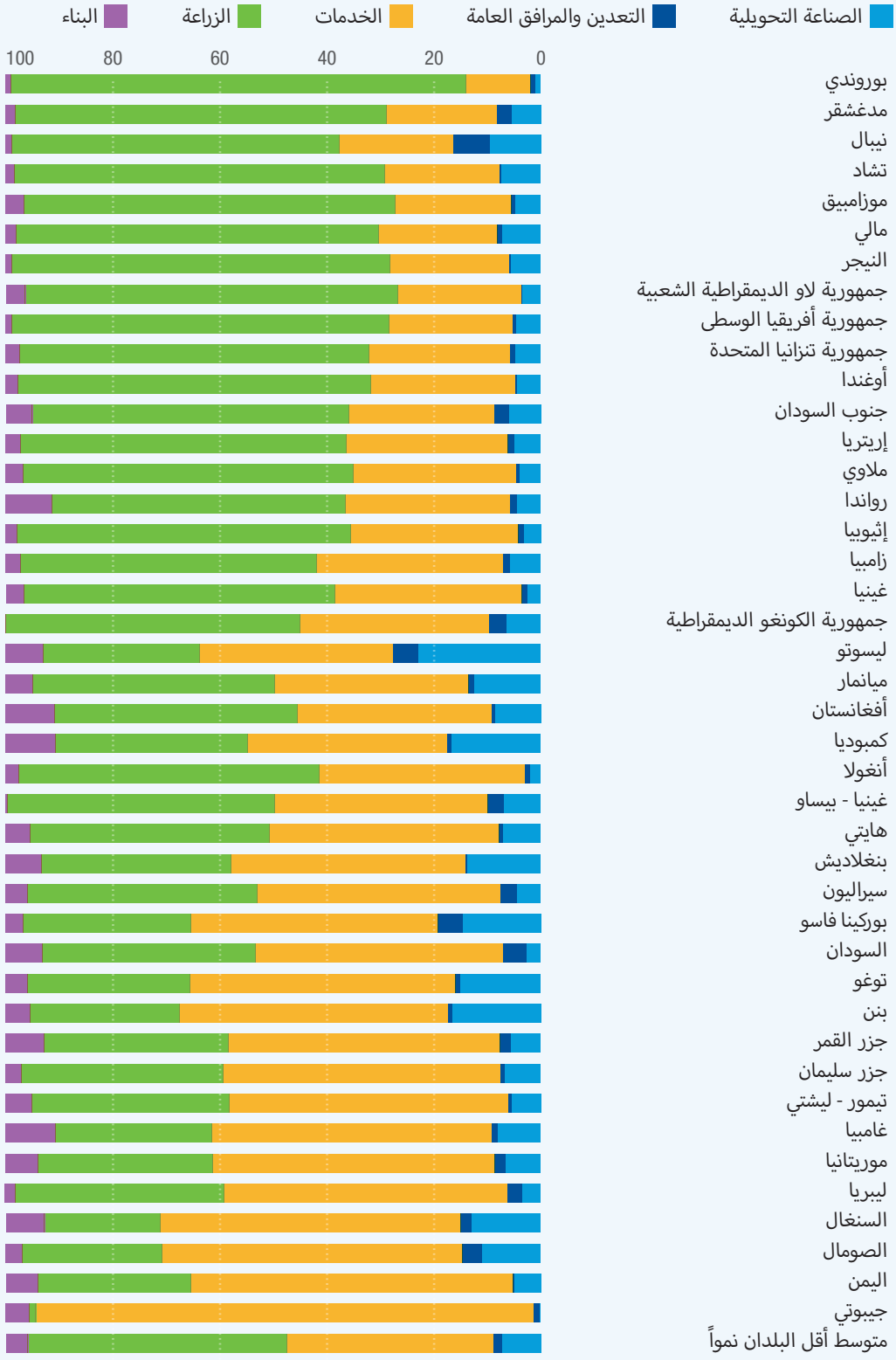


*المصدر:* الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية ILOSTAT (اطُّلع عليه في 24 آذار/مارس 2025).
*ملاحظة:* البيانات الخاصة بتوفالو وكيريباس غير متاحة. البيانات الخاصة بالسودان تتعلق بعام 2022.

وتتركز العمالة في قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً تركزاً كبيراً في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة - وخاصة الخدمات التجارية (مثل تجارة الجملة والتجزئة، وإصلاح السيارات والدراجات النارية) وفئة "الخدمات الأخرى" الواسعة النطاق (الشكل 4). وقد استأثرت الخدمات التجارية وحدها بحصة تبلغ في المتوسط 38,9 في المئة من العمالة في قطاع الخدمات في عام 2023. ويُصنَّف هذا القطاع الفرعي على أنه أقل كثافة من حيث المعرفة، ويتميز بانخفاض مستويات التعليم: 77,1 في المئة من العاملين فيه تلقوا تعليماً أساسياً أو أقل من الأساسي فقط. ويتسم هذا القطاع الفرعي بتوزيع مجنسَن إلى حد بعيد - ففي عام 2023، تركزت 45,5 في المئة من جميع العاملات في قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً في القطاع الفرعي للخدمات التجارية، مقارنة بـ 32,6 في المئة من الرجال.

**الشكل 4**

**يتسم قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً بتركز شديد**

العمالة حسب القطاع الفرعي للخدمات، 2023 (نسبة مئوية من مجموع العمالة في الخدمات)

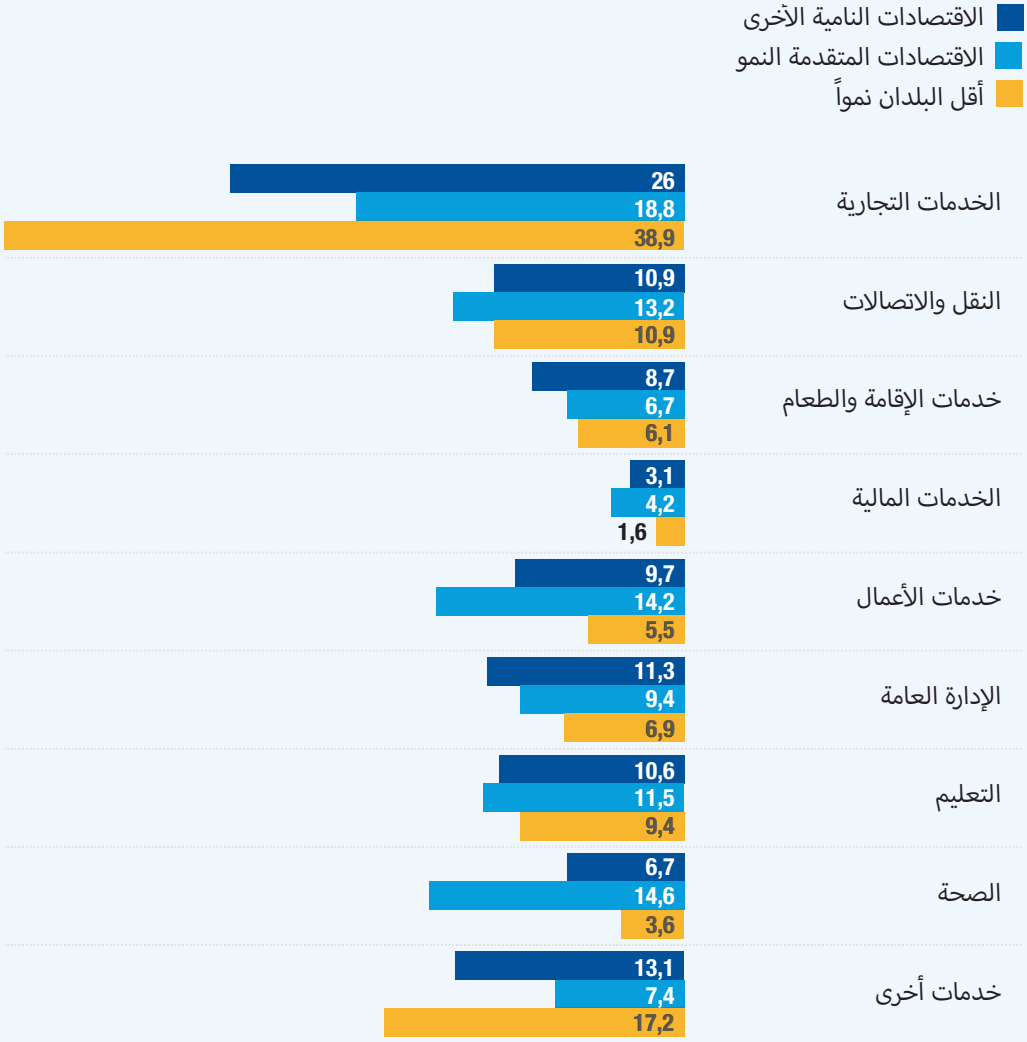


*المصدر:* حسابات الأونكتاد استناداً إلى قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية (اطُّلع عليه في 24 آذار/مارس 2025).
*ملاحظة:* متوسطات المجموعات البسيطة.

ويتسم تعزيز إنتاجية العمالة بأهمية بالغة للنمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، على مدى العقود الثلاثة الماضية لم تزد إنتاجية العمالة في أقل البلدان نمواً بالسرعة المطلوبة لتحقيق معدلات نمو ملموسة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وللنهوض بالتنمية. ففي الفترة 1991-2024، ارتفع متوسط إنتاجية العمل الحقيقية في أقل البلدان نمواً من 430 5 دولاراً إلى 579 8 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة - أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره 1,4 في المئة (الشكل 5). وفي عام 2024، كان مستوى إنتاجية العمل في متوسط الاقتصادات النامية الأخرى أعلى بأكثر من خمسة أضعاف (134 45 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة)، بينما كان أعلى بأكثر من 11 ضعفاً في متوسط الاقتصادات المتقدمة (487 100 دولاراً).

**الشكل 5**

**إنتاجية العمالة لا تنمو بالسرعة المطلوبة في أقل البلدان نمواً**

الناتج المحلي الإجمالي للعامل الواحد، 1991-2024 (بالقيمة الثابتة للدولار الدولي، مقيساً بتعادل القوة الشرائية)

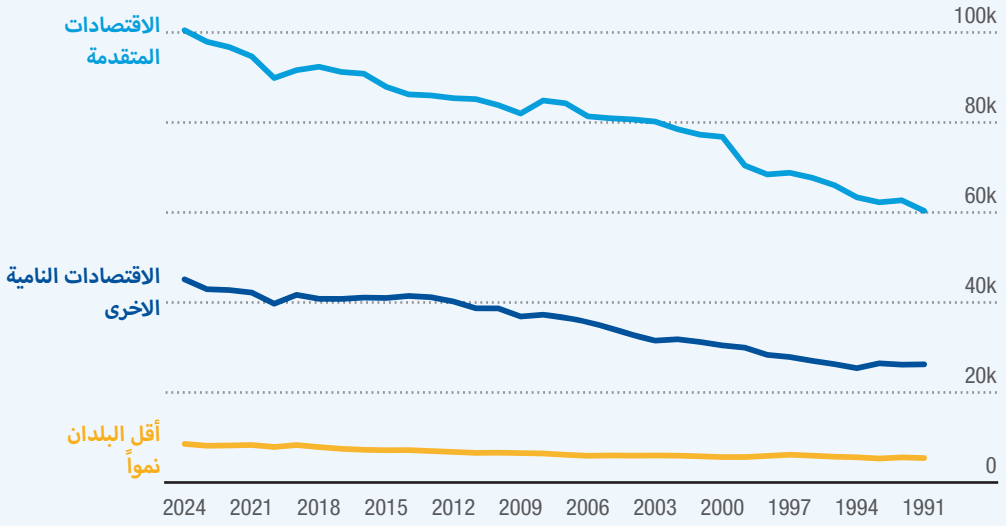


*المصدر:* حسابات الأونكتاد، استناداً إلى تقديرات منمذجة مأخوذة من قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية ILOSTAT.
*ملاحظة:* متوسطات المجموعات. *ملاحظة:* البيانات الخاصة بتوفالو وكيريباس غير متاحة.

ويشير الانخفاض المستمر في الإنتاجية في أجزاء كبيرة من قطاع الخدمات في أقل البلدان نمواً إلى وجود تحدٍ هيكلي: ففي حين يستوعب القطاع جزءاً من العمالة، فإن ذلك يتم إلى حد كبير في الأنشطة المنخفضة القيمة وغير النظامية وغير القابلة للتداول التجاري. لذلك، يتمثل أحد التحديات الرئيسية أمام التحول الهيكلي في أقل البلدان نمواً في كون الزيادة في حصة العمالة في الخدمات لم تقترن بتحسينات متناسبة في الإنتاجية أو في جودة الوظائف.

# مسار غير متكافئ لتجارة الخدمات

تتزايد أهمية الخدمات في التجارة العالمية يوماً بعد يوم. ومع ذلك، لا يزال مسار النمو يتسم بتفاوتات ملحوظة بين الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية. فبين عامي 2021 و2024، نمت صادرات الخدمات العالمية بنسبة 13,7 في المئة في المتوسط، متجاوزةً بذلك صادرات السلع التي نمت بنسبة 9,1 في المئة. واتساقاً مع هذا الاتجاه العالمي، نمت صادرات الخدمات في أقل البلدان نمواً بنسبة 12,5 في المئة في المتوسط في الفترة 2021-2024، متقدمةً قليلاً على صادرات السلع التي نمت بنسبة 10,6 في المئة خلال نفس الفترة. وساهمت الخدمات بنسبة 16 في المئة من إجمالي صادرات أقل البلدان نمواً في عام 2024 (الشكل 6).

## الشكل 6

### تساهم الخدمات تدريجياً بحصة أكبر في إجمالي صادرات أقل البلدان نمواً

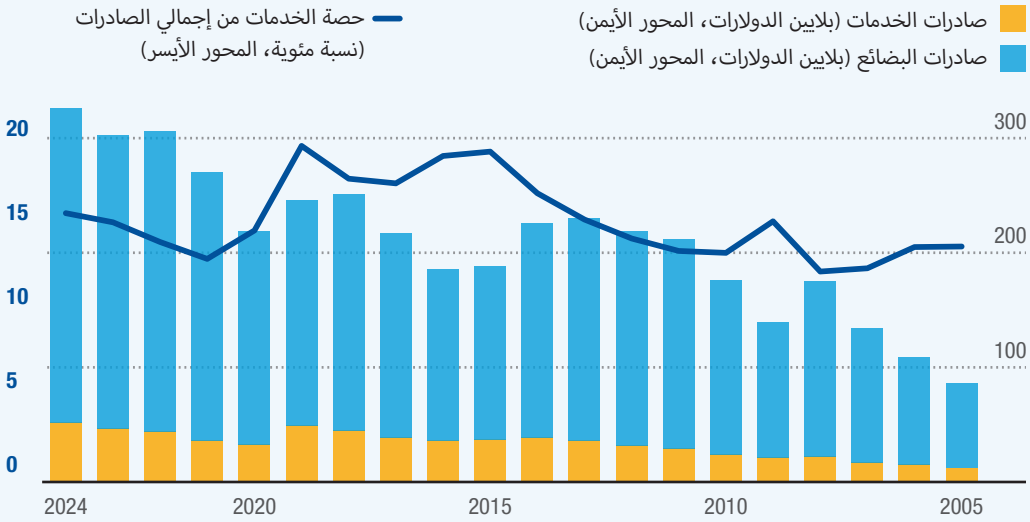


*المصدر:* حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات من مجموعة بيانات التجارة في الخدمات المشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد (اطُّلع عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2025).

وتتركز صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً بدرجة كبيرة في عدد قليل من البلدان، حيث يمثل أكبر خمسة مصدرين - إثيوبيا، وأوغندا، وبنغلاديش، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكمبوديا - أكثر من ربع إجمالي صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً (الشكل 7).

©Adobe Stock

## الشكل 7

### في عام 2023، تركزت صادرات الخدمات في عدد قليل من أقل البلدان نمواً

| | صادرات الخدمات ببلايين الدولارات | صادرات الخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|
| إثيوبيا | 7,4 | 4,6 |
| بنغلاديش | 6,4 | 1,5 |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | 6,3 | 7,7 |
| كمبوديا | 4,2 | 9,8 |
| أوغندا | 2,1 | 4 |
| ميانمار | 2 | 3,3 |
| نيبال | 1,6 | 4,1 |
| السنغال | 1,5 | 5 |
| جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | 1,3 | 8,8 |
| مدغشقر | 1,2 | 7,9 |
| الصومال | 1,2 | 10,7 |
| جيبوتي | 1,1 | 27,4 |
| اليمن | 1,1 | 12,5 |
| رواندا | 1 | 7,4 |
| موزامبيق | 1 | 4,8 |
| أفغانستان | 1 | 6 |
| زامبيا | 0,9 | 3,4 |
| جنوب السودان | 0,8 | 18,2 |
| توغو | 0,7 | 7,7 |
| بنن | 0,6 | 3,1 |
| مالي | 0,6 | 2,8 |
| إريتريا | 0,5 | 24,1 |
| بوركينا فاسو | 0,5 | 2,6 |
| ملاوي | 0,5 | 3,7 |
| السودان | 0,5 | 1,3 |
| غامبيا | 0,4 | 14,9 |
| النيجر | 0,3 | 1,9 |
| موريتانيا | 0,3 | 3 |
| تشاد | 0,3 | 1,7 |
| ليبريا | 0,2 | 4,6 |
| جمهورية أفريقيا الوسطى | 0,2 | 8,9 |
| غينيا | 0,2 | 0,7 |
| هايتي | 0,1 | 0,7 |
| جزر القمر | 0,1 | 8,3 |
| جزر سليمان | 0,1 | 7,1 |
| بوروندي | 0,1 | 2,7 |
| أنغولا | 0,1 | 0,1 |
| سيراليون | 0,1 | 1,2 |
| تيمور - ليشتي | 0,1 | 3,3 |
| جمهورية الكونغو الديمقراطية | 0,1 | 0,1 |
| غينيا - بيساو | 0 | 2,2 |
| ليسوتو | 0 | 0,7 |
| كيريباس | 0 | 4 |
| توفالو | 0 | 7,8 |

*المصدر:* حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات مأخوذة من مجموعة بيانات التجارة في الخدمات المشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد (اطُّلع عليها في آذار/مارس 2025).

وتتركز صادرات أقل البلدان نمواً من الخدمات أيضاً في عدد قليل من القطاعات. فقد شكّل قطاع السفر (السياحة) على مر التاريخ قطاع التصدير الرئيسي، حيث يستأثر في الوقت الحاضر بثلث صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً، وهي حصة تفوق بكثير الحصة في مجموعات البلدان الأخرى (الشكل 8). وقد طورت أقل البلدان نمواً هذا القطاع بفضل المزايا النسبية وانخفاض حواجز الدخول. ويأتي قطاع النقل في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وذلك نتيجة الجهود التي بذلتها بعض أقل البلدان نمواً للتموقع كمراكز رئيسية لحركة النقل (الشكل 8).

**الشكل 8**

**يهيمن السفر والنقل على صادرات الخدمات في أقل البلدان نمواً**

(نسبة مئوية)

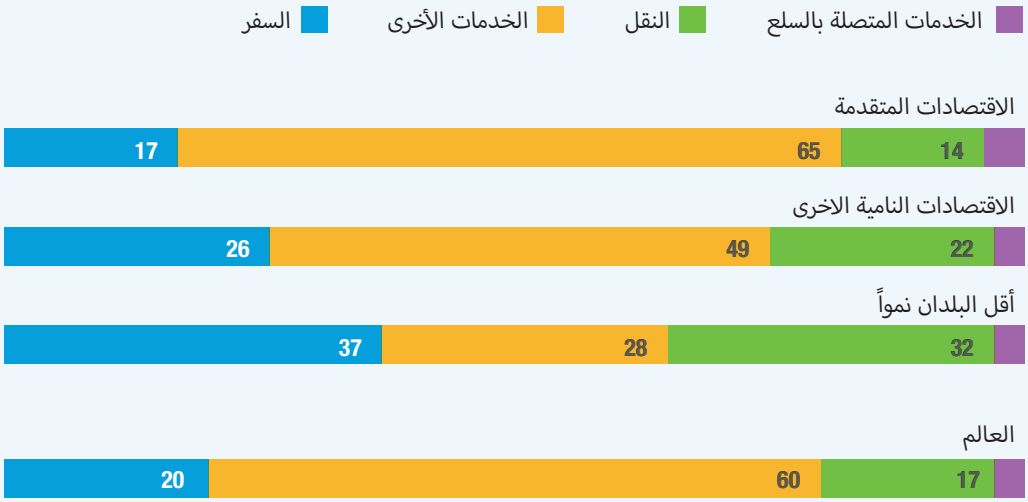


*المصدر:* حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات مأخوذة من مجموعة بيانات التجارة في الخدمات المشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد (اطُّلع عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2025).

وبالنظر إلى أهمية السفر والنقل في إجمالي صادرات الخدمات لأقل البلدان نمواً، فإن الأسلوبيْن المهيمنيْن لتوريد الخدمات على الصعيد الدولي هما الأسلوب 1 (التوريد عبر الحدود) والأسلوب الثاني (الاستهلاك في الخارج)، وفقاً لتصنيف الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات (الشكل 9). فالأسلوبان يمثلان 95 في المئة من إجمالي صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً، وهو ما يتناقض تناقضاً حاداً مع الأنماط العالمية للتجارة في الخدمات، حيث يعتمد أكثر من النصف على الأسلوب 3 (الوجود التجاري في الخارج).

## الشكل 9

### التوريد عبر الحدود هو الأسلوب الرئيسي لتصدير الخدمات بالنسبة إلى أقل البلدان نمواً، يليه الاستهلاك في الخارج

(نسبة مئوية من إجمالي صادرات الخدمات حسب أسلوب التوريد)

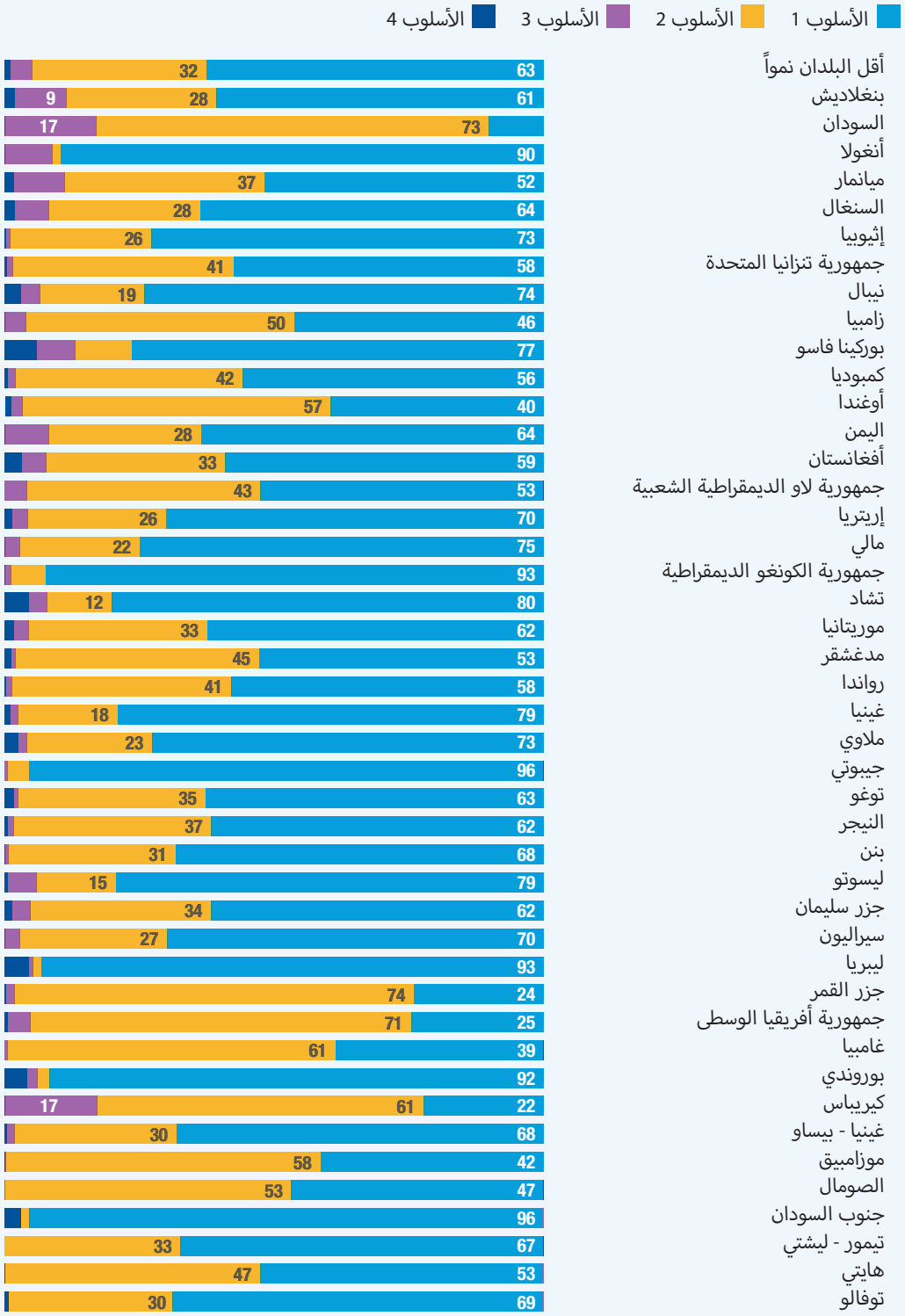


*المصدر:* حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات مأخوذة من مجموعة بيانات منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتجارة في الخدمات حسب أسلوب التوريد TISMOS (اطُّلع عليه في أيار/مايو 2025).

# دور هامشي للأسلوب الأكثر دينامية في تجارة الخدمات

تؤدي أقل البلدان نمواً دوراً هامشياً للغاية في الصادرات العالمية من الخدمات الكثيفة المعرفة والمتاحة رقمياً. فقد أصبحت تشكل الخدمات الكثيفة المعرفة والمتاحة رقمياً عنصراً رئيسياً في التجارة العالمية في الخدمات، حيث مثلت 62 في المئة من تجارة الخدمات في عام 2023. وتهيمن الاقتصادات المتقدمة على هذا النوع من الخدمات، حيث مثلت في عام 2024 نسبة 76 في المئة (3,8 تريليونات من الدولارات) من صادرات الخدمات المتاحة رقمياً على نطاق العالم، في حين أخذت الاقتصادات النامية الأخرى تستحوذ على حصة سوقية بلغت 23 في المئة من الإجمالي العالمي في عام 2024 (1,1 تريليون دولار). وما انفكت صادرات أقل البلدان نمواً من الخدمات المتاحة رقمياً تنمو بشكل مستمر منذ عام 2020 - ولكن بوتيرة أبطأ مقارنةً بمجموعات البلدان الأخرى - لتصل إلى 8 بلايين دولار في عام 2024. ولذلك، ما فتئت تؤدي أقل البلدان نمواً دوراً ثانوياً في التجارة العالمية في الخدمات المتاحة رقمياً. ففي عام 2024، بلغت حصتها 0,16 في المئة فقط، وهي أدنى حصة منذ بداية السلسلة في عام 2010 (الشكل 10). ونتيجة لذلك، لم تشارك أقل البلدان نمواً إلا مشاركةً هامشيةً للغاية في أكثر قطاعات تجارة الخدمات دينامية على مستوى العالم.

**الشكل 10**

**تعد الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية الأخرى من الجهات الفاعلة الرئيسية في تجارة الخدمات المتاحة رقمياً**

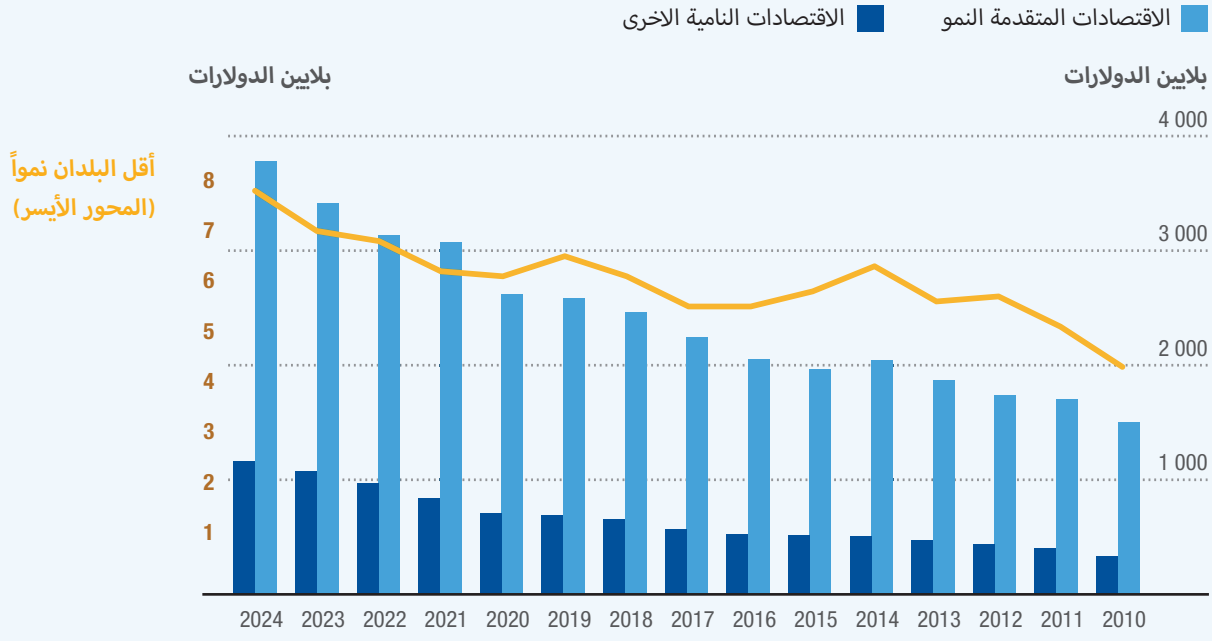


*المصدر:* حسابات أمانة الأونكتاد استناداً إلى بيانات مأخوذة من مجموعة بيانات التجارة في الخدمات المشتركة بين منظمة التجارة العالمية والأونكتاد (اطُّلع عليه في تشرين الأول/أكتوبر 2025).

**الرقمنة تُوسّع نطاق الخدمات القابلة للتداول، لكن أقل البلدان نمواً لا تزال تواجه ثغرات كبيرة في البنية التحتية والمهارات**

يُعزى نمو الخدمات المتاحة رقمياً كجزء من تجارة الخدمات إلى التقدم التكنولوجي السريع، لا سيما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الكمبيوتر والمعلومات. فقد أصبحت القطاعات التي لم تكن قابلة للتداول في السابق - مثل الاستشارات الفورية والتعلم الإلكتروني والتطبيب عن بُعد - متاحة عبر أساليب مختلفة لتوريد الخدمات. وتؤدي المنصات الرقمية والبنية التحتية الرقمية دوراً بالغ الأهمية في تغيير مدى قابلية الخدمات للتداول، وتساهم في تخفيض تكاليف التجارة، وتفسح المجال أمام دخول المزيد من اللاعبين إلى السوق. ويمكن لأقل البلدان نمواً أن تشارك الآن بسهولة أكبر في الأسلوب 1 من أساليب التجارة في الخدمات إذا ركزت على الخدمات المتاحة رقمياً. فعلى سبيل المثال، من بين أكبر خمسة بلدان من أقل البلدان نمواً المصدرة للخدمات المتاحة رقمياً في عام 2022، كانت خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات هي المهيمنة ضمن صادرات الخدمات المتاحة رقمياً في بنغلاديش (34 في المئة) ومدغشقر (59,6 في المئة)، في حين كانت الخدمات المهنية والاستشارات الإدارية هي المهيمنة ضمن الخدمات المتاحة رقمياً في جنوب السودان (65,2 في المئة) ونيبال (44,4 في المئة). ومع ذلك، تواجه أقل البلدان نمواً عقبات كبيرة بسبب الثغرات في البنية التحتية المادية لخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما تواجه عديد القيود في القدرات المؤسسية والتنظيمية والسياساتية، إلى جانب ندرة القوى العاملة الماهرة.

## أوجه قصور في الاقتصاد الرقمي

يتطلب عكس هذا السيناريو غير المواتي استثماراً ضخماً في البنية التحتية الرقمية، والنهوض بالقدرات الإنتاجية في المجال الرقمي وتطوير الأطر المؤسسية. ومع ذلك، في عام 2024، لم تتجاوز قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية تسعة بلايين دولار، وقد تركزت هذه التدفقات تركزاً كبيراً في الاقتصادات النامية الأخرى. فعشرة بلدان تستأثر بما يقرب من 80 في المئة من الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد الرقمي في جنوب الكرة الأرضية، وليس من بينها أي بلد من أقل البلدان نمواً. وإلى أن تتوصل أقل البلدان نمواً إلى سد الثغرات الموجودة في هذه المجالات، من المتوقع أن تكون في المقام الأول مستخدماً نهائياً للتكنولوجيا في السلع والخدمات الاستهلاكية، وأن تكتفي بتطبيقات إنتاجية محدودة لهذه التكنولوجيات.

وقد يخفي انخفاض حصة أقل البلدان نمواً من الخدمات الكثيفة المعرفة والتكنولوجيا والتراجع المستمر لهذه الحصة مشكلةً أساسية. ذلك أن هذه البلدان تواجه أعلى تدفق لرأس المال البشري الماهر إلى الخارج. ففي الفترة من 2019 إلى 2024، بلغ صافي الهجرة في أقل البلدان نمواً 9,5 ملايين شخص. غير أن هذا لا يعني أن المساهمات المحتملة لمواطني أقل البلدان نمواً في الخارج الناجمة عن تصدير العمالة ذات المهارات العالية ستتحقق بصورة تلقائية، حيث لم يُسجَّل سوى قدر محدود من فرص التعاون المهني ونقل المهارات والاستثمار من قبل المغتربين في بلدانهم الأصلية.

©Adobe Stock

# تستهدف البلدان قطاعات خدمات محددة للاستفادة من تنميتها

تأخذ أقل البلدان نمواً على نحو متزايد بنُهُج قائمة على إنشاء مراكز كبرى لتحقيق التنمية. وتتبنى بعض الدول أكثر من إطار واحد من الأطر التي تنظم هذه المراكز. وتساهم هذه الأطر في النهوض بقطاعات الخدمات، وخاصة خدمات تجهيز الأعمال التجارية والخدمات المالية والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا والسياحة والنقل.

**المراكز السياحية تحقق الإيرادات، ولكن ضعف البنية التحتية يحول دون تحقيق مكاسب قوية من حيث إيجاد فرص العمل وتوليد القيمة**

وقد بدأت البنية التحتية للخدمات اللوجستية والنقل تكتسب أهمية استراتيجية في أقل البلدان نمواً التي تسعى إلى أن تصبح مراكز إقليمية، وتتحدد الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تحديث بنيتها التحتية حسب مزايا الموقع والتكامل الإقليمي. ولا تؤدي التحسينات القائمة على الامتيازات إلى تعزيز القدرة التنافسية والكفاءة التجارية فحسب، بل تساهم أيضاً في توليد الإيرادات المالية. وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة، غالباً ما تواجه شبكات النقل المتعدد الوسائط في أقل البلدان نمواً تحديات ناتجة عن الازدحام وتعاني من أوجه قصور على المستوى التشغيلي، مما يحدث تأثيرات متفاوتة على الأداء التجاري.

علاوة على ذلك، تميل البنية التحتية اللوجستية كثيفة رأس المال إلى توليد عدد محدود من فرص العمل المباشرة.

وتُعدّ السياحة قطاعاً تقليدياً رائداً في تصدير الخدمات في العديد من أقل البلدان نمواً التي تسعى إلى ترسيخ موقعها كمراكز سياحية. بيد أن المعوقات المستمرة والمنتشرة على مستوى البنية التحتية - بما في ذلك رداءة نوعية شبكات الطرق المحلية وأماكن الإقامة السياحية؛ وخدمات الصحة والسلامة المحدودة؛ والعزلة الجغرافية (ضعف الربط الجوي والتسويق)، وما يرتبط بذلك من تركز عالٍ في الأسواق الرئيسية للسياحة - تحد من القدرة على الاستفادة استفادةً قصوى من القيمة عبر سلسلة القيمة السياحية والحفاظ على هذه القيمة. وبالتالي، فإن الإيرادات المرتفعة لصادرات السياحة في العديد من أقل البلدان نمواً لا تترجم في كثير من الأحيان إلى مكاسب كبيرة من حيث استحداث فرص العمل، أو إلى قيمة مضافة محلية تُذكر، كما لا تساهم في تغيير هيكلي يفضي إلى تحول حقيقي (الشكل 11).

## الشكل 11

### وجود علاقة معقدة بين عائدات السياحة وفرص العمل في أقل البلدان نمواً

(نسبة مئوية)

**(أ) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، 2023 و2024**

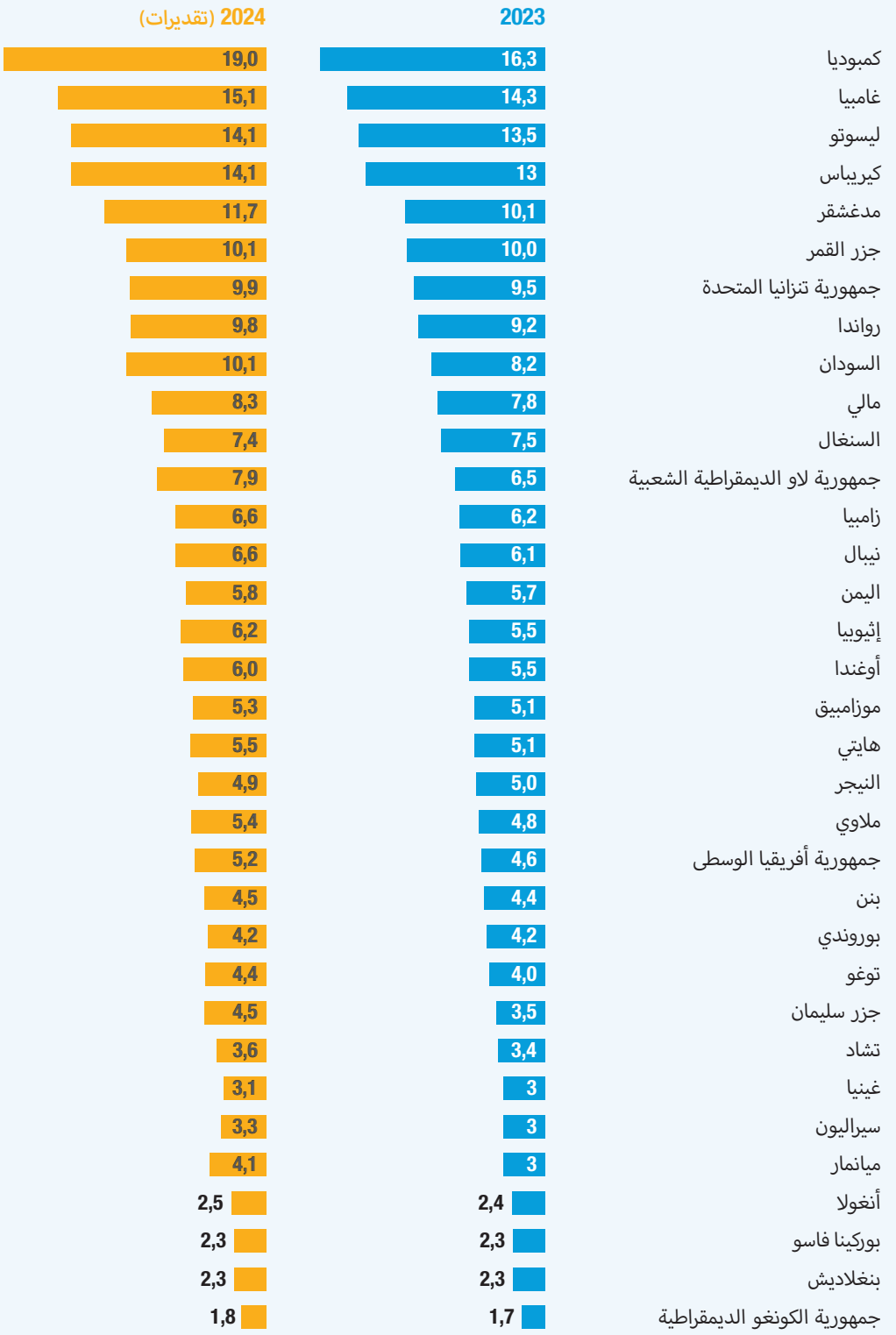

### (ب) حصة الوظائف في قطاع السياحة والسفر من إجمالي فرص العمل، 2023 و2024

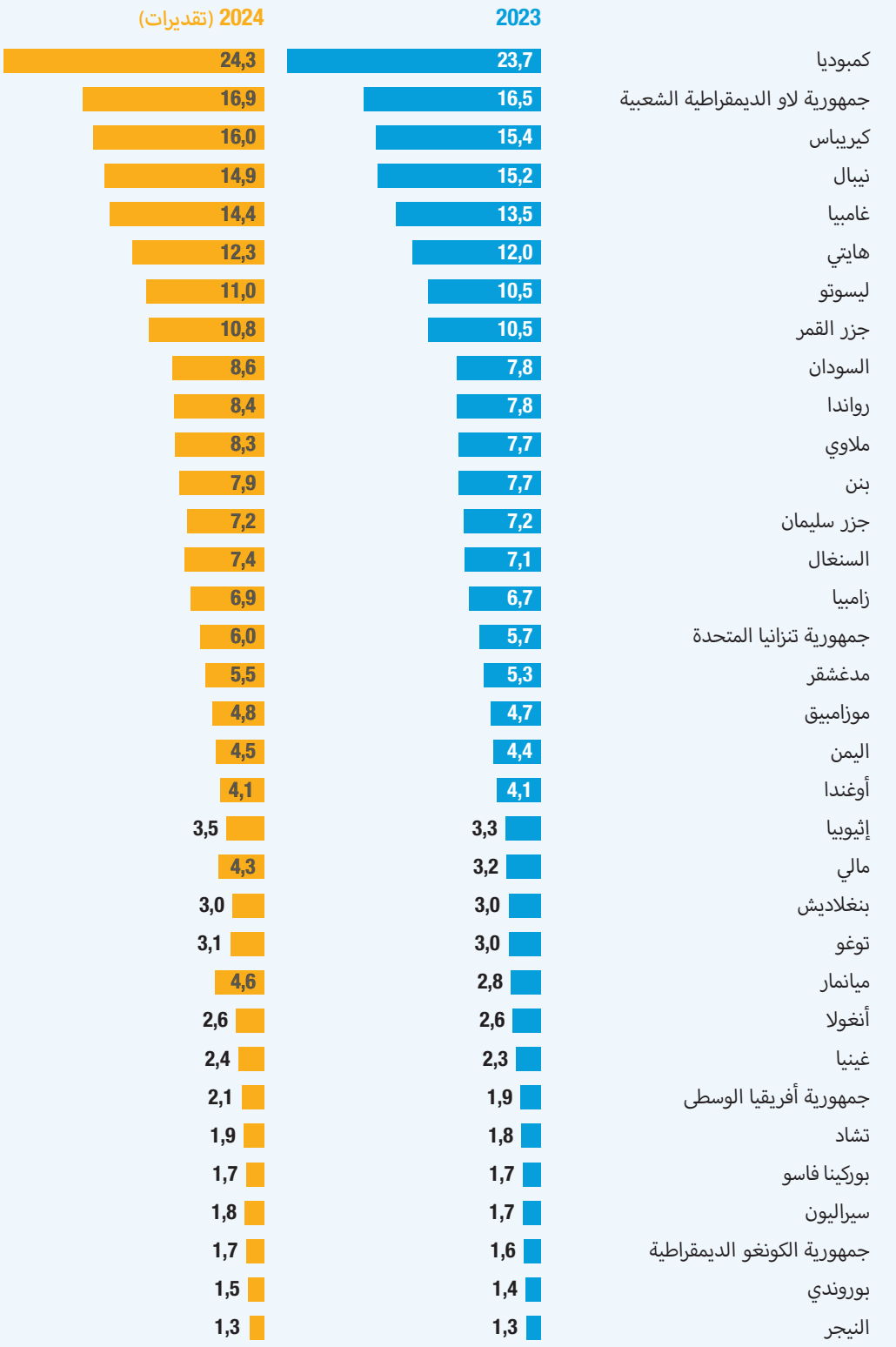


*المصدر:* المجلس العالمي للسفر والسياحة، صحائف الوقائع القطرية البحثية السنوية لعام 2024.

*ملاحظة:* المعلومات غير متاحة عن إريتريا، وأفغانستان، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، وجنوب السودان، وجيبوتي، والصومال، وغينيا - بيساو، وليبريا، وموريتانيا.

وتدفع الاستفادة من التكنولوجيا المالية والتقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات صانعي السياسات في بعض أقل البلدان نمواً إلى إعادة رسم معالم الخدمات المالية والحلول القائمة على الأدوات الرقمية باعتبارها ركائز استراتيجية لتطوير قطاع الخدمات الحديثة. فعلى سبيل المثال، بينما يركز العديد من أقل البلدان نمواً على تعميم الخدمات المالية كأداة لتخفيف وطأة الفقر في المقام الأول، برزت رواندا كبلد رائد في تطوير استراتيجية لإنشاء مركز للخدمات المالية. فقد رسّخ البلد عاصمته كيغالي كمركز مالي إقليمي من خلال الاستفادة من استراتيجية تجمع بين الحوافز القانونية والتنظيمية والضريبية؛ وتنمية المواهب؛ والاستثمارات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعميم الخدمات المالية، والاستفادة من التكنولوجيا المالية. وحققت رواندا مكاسب استراتيجية في تعميق قطاعها المالي، وحصلت على تصنيفات تضعها ضمن المراكز المالية العالمية والمنظومات العالمية للتكنولوجيا المالية.

**استخدام التكنولوجيا المالية يعيد رسم معالم استراتيجيات أقل البلدان نمواً، ورواندا تضطلع بدور رائد مجال في مجال الابتكار في القطاع المالي**

بيد أن محدودية المواهب قد تحول دون توسع القطاع في رواندا بصورة مستدامة. فانتشار الفقر على نطاق واسع ما فتئ يعيق الإقبال على الخدمات المالية. زد على ذلك أن الافتقار إلى منتجات مالية متنوعة قد حدّ من قدرة القطاع على تحفيز النمو المفضي إلى التحول بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبخاصة الارتقاء بالشركات الصغرى والمتناهية الصغر والصغيرة إلى مرتبة الشركات المتوسطة والكبرى.

وقد تبيّن أن عدداً كبيراً من أقل البلدان نمواً تعدّ مقدمي خدمات محليين يعتمدون على التكنولوجيات الرقمية ومؤهلين لتعهد العمليات التي تسندها الشركات إلى جهات خارجية. غير أنه من الصعب، بسبب ندرة المعلومات، تحديد ما إذا كان هذا يدل على وجود فعلي لقطاع محلي رسمي أو أن الأمر يتعلق بمجرد قطاع خدمات فرعي تسيطر عليه في المقام الأول جهات تعمل لحسابها الخاص، غالباً ما تنشط بشكل غير رسمي أو على حدود القطاع غير الرسمي. وتبيّن التجربة في بعض أقل البلدان نمواً أن القطاع قادر على المساهمة في استحداث فرص العمل وتوليد إيرادات النقد الأجنبي وتحفيز التحول الهيكلي، نظراً لما ينطوي عليه من آثار إيجابية على القطاعات ذات الصلة (الاتصالات والتعليم والعقارات وغيرها). وهو ينطوي أيضاً على إمكانات لتوظيف الشباب والنساء، خاصة من خلال ترتيبات العمل المرنة.

ويرتبط ظهور مثل هذه الخدمات ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ سياسات وطنية في مجال الرقمنة وبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع نطاق الربط بالإنترنت على الصعيد العالمي ويعتمد على هذه السياسات. ومن الجدير بالذكر أن شركات توريد الخدمات الرقمية الميسورة التكلفة والموثوقة تتنافس في هذا القطاع، وهذا ما قد يفسر كون هذا القطاع في بعض أقل البلدان نموّاً أقوى منه في غيرها من هذه البلدان.. وقد رسخت بنغلاديش مكانتها كقوة في مجال التعهد بالعمليات الإدارية المتصلة بالشركات من خلال الاستثمارات الكبيرة والمستدامة في البنية التحتية الرقمية. وتشمل السياسات الوطنية الداعمة لنمو القطاع الرسمي تعميم المهارات الرقمية في الاقتصاد، وتوفير الخدمات العامة، والإعفاءات الضريبية، وإنشاء مجمعات للتكنولوجيا المتطورة وتكنولوجيا المعلومات لجذب الاستثمارات الأجنبية. ثم إن ظهور هذا القطاع يساعد في الحد من اعتماد بنغلاديش على صادرات الملابس.

## المخاطر والمفاضلات في تنمية قطاع الخدمات

تساهم الخدمات بشكل متزايد في رسم معالم اقتصادات أقل البلدان نمواً، على الرغم من أن مسار نمو هذا القطاع يقترن بمخاطر دقيقة يجب التصدي لها بشكل استباقي. وعادةً ما يتطلب بناء قطاعات خدمات حديثة في أقل البلدان نمواً استثمارات في البنية التحتية والقدرات المؤسسية على حد سواء، وهو ما يمكن أن يؤدي، إذا اقترن بإجراءات عالية التكلفة، إلى تفاقم مواطن الضعف المتعلقة بالديون. بالإضافة إلى ذلك، تنتهج عدة بلدان من أقل البلدان نمواً استراتيجيات متشابهة لإنشاء مراكز الخدمات، وهو ما يعرّض هذه البلدان لمخاطر تتعلق بالطاقة المفرطة والمنافسة الإقليمية. ويعتمد النجاح في هذا المجال على تحديد الأسواق المتخصصة المناسبة لكل بلد والحفاظ على الكفاءة وعلى المزايا من حيث التكلفة.

**يتطلب بناء قطاع خدمات حديث إصلاحات مكلفة، مما يزيد من ضغوط الديون ويفاقم التحديات المتعلقة بالمنافسة**

لا تدلّ الاستراتيجيات القائمة على إنشاء مراكز الخدمات في أقل البلدان نمواً على تحول كامل إلى اقتصادات قائمة على الخدمات، ولكنها تعكس جهوداً ترمي إلى التنويع، وتحديث البنية التحتية، وتعزيز الإيرادات المالية. والشركات المحلية الرائدة في البلدان الأقل نمواً لديها القدرة على التوسع من خلال الابتكار والشراكات الاستراتيجية والقيادة الحكيمة. وسيكون من المهم لأقل البلدان نمواً أن تمزج بين النمو القائم على السوق والنمو المدفوع بالسياسات. وغالباً ما يشير النمو القائم على السوق إلى حركية في تنظيم المشاريع ويحفز امتلاك زمام الأمور محلياً. ويمكن أن يساعد الدعم السياساتي في توسيع نطاق هذه القطاعات الناشئة في السوق وتعميم الفوائد. وعلى الرغم مما يشهده القطاع من تنويع وابتكار، فإن العديد من أقل البلدان نمواً ليس لديها عمليات منتظمة لرصد وتقييم الآثار الناجمة عن إنشاء مراكز الخدمات (مثل استحداث فرص العمل، والإنتاجية).

# ضرورة دمج سياسات الخدمات في استراتيجيات التنمية الأوسع نطاقاً

يتعين على صانعي السياسات في أقل البلدان نمواً - بدعم ومساندة من شركائهم في التنمية - تنفيذ سياسات تعالج الأسباب الجذرية لضعف أداء قطاع الخدمات ومساهمته المحدودة في التحول الهيكلي. ولكي يفي القطاع الثالث بالتوقعات العالية بأن يصبح محركاً للتحول الهيكلي المعزز للنمو في أقل البلدان نمواً، لا بد من تنفيذ مجموعة متماسكة من السياسات والاستراتيجيات.

## السياسات الداخلية

يمكن أن تنظر أقل البلدان نمواً في الجوانب التالية لتعزيز مساهمة قطاعات الخدمات في التحول الهيكلي لاقتصاداتها:

- *الخدمات كجزء من استراتيجيات التحول الهيكلي المعزز للنمو*: لكي ينتقل القطاع الثالث من العمل بشكل أساسي كقطاع وسيط لاستيعاب العمالة الزائدة إلى مساهم حاسم في التحول الهيكلي، يجب أن يعزز روابطه الأمامية والخلفية وتدفقاته مع القطاعات الأخرى (مثل الصناعة والزراعة)، ولكن أيضاً بين القطاعات الفرعية للخدمات. هذه الروابط والتدفقات تشكل علاقات قوية وصلات فعالة بين القطاعات من حيث المعلومات والتجارة والموارد، يمكن تعزيزها وتقويتها من خلال إجراءات سياسية للتنسيق والمشورة داخل القطاعات.

**تحتاج أقل البلدان نمواً إلى استراتيجيات متسقة تحوّل الخدمات إلى محرّك حقيقي للنمو والتحول**

- *تنمية الخدمات والتصنيع*: لا يزال بإمكان معظم أقل البلدان نمواً أن تجني الآثار الجانبية الإيجابية للتصنيع على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وسيتعزز هذا التحول بدرجة كبيرة إذا نجحت هذه البلدان في توسيع قطاعات الخدمات فيها وتحديثها. فقطاعات الخدمات يمكنها أن تساهم في مدخلات الصناعة التحويلية مثل النقل واللوجستيات والهندسة والبحث والتطوير والخدمات التجارية والتمويل. ويتيح الترابط المتزايد بين الخدمات والتصنيع فرصاً كبيرة لزيادة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد واستحداث فرص العمل في أقل البلدان نمواً.

- *الاستثمار الاستراتيجي في البنية التحتية المادية والرقمية*: تسمح برامج الاستثمار هذه، المُموَّلة برؤوس أموال محلية ودولية، بالتخلّص من أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون تنمية مختلف قطاعات الخدمات، ألا وهو ضعف البنية التحتية. وفي معظم الحالات، سيتعين توجيه الاستثمارات وفقاً للسياسات القطاعية.

- *استراتيجيات وسياسات شاملة للقطاع الثالث*: نظراً للتباين الشديد في القطاع الثالث في أقل البلدان نمواً، ينبغي أن تُراعى الخصائص الهيكلية لكل قطاع (فرعي) لدى تحديد السياسات الرامية إلى تنمية أنشطة الخدمات والشركات في أقل البلدان نمواً والنهوض بها، بما في ذلك ما يلي: أنواع الشركات والمؤسسات؛ ومدى اندماجها في الاقتصاد الرسمي؛ وتدفقاتها (من المنتجات والمعرفة والتكنولوجيا والتمويل، إلخ) مع الاقتصاد الدولي. ويتعين على صانعي السياسات تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تلبية احتياجات الطرف الأدنى التقليدي في قطاع الخدمات - حيث يعمل معظم القوى العاملة - والحاجة إلى التركيز على الخدمات "الحديثة"/ذات القيمة المضافة الأعلى.

- *اختيار القطاعات (الفرعية) المستهدفة*: عند اختيار القطاعات (الفرعية) الحديثة للخدمات المطلوب تعزيزها، يُنصح بأن تعطي حكومات أقل البلدان نمواً الأفضلية للقطاعات التي لديها القدرة على المساهمة في التحول الهيكلي؛ وزيادة القيمة المضافة المحلية، وتعزيز كثافة المعرفة وإنتاجية العمل؛ وتطوير روابط أمامية وخلفية عميقة مع الاقتصاد المحلي؛ والنهوض بالصادرات؛ ومعالجة القضايا الجنسانية والمتعلقة بالشمول والاستدامة (لتجنب تفاقم التفاوتات القائمة).

- *سياسات مخططة لتنمية رأس المال البشري بما يتماشى مع القطاعات المستهدفة*: التدريب على المهارات المطلوبة في القطاعات (الفرعية) المستهدفة للخدمات هو عنصر مُكمِّل للسياسات التعليمية الشاملة.

- *وضع أطر تنظيمية ملائمة*: نظراً للتنوع الكبير في الخدمات بقطاعاتها الرئيسية والفرعية، يجب أن توضع لوائح تنظيمية دقيقة خاصة بكل قطاع (فرعي). ومع ذلك، هناك بعض العناصر التي ينبغي أن تشترك فيها معظم الأطر التنظيمية للقطاعات (الفرعية) المختلفة للخدمات، نذكر منها ما يلي: حماية المستهلك؛ واحترام حقوق العمال (في الأنشطة الرسمية وغير الرسمية، وكذلك في العمل على المنصات الرقمية)؛ وتدابير لمكافحة الأنشطة غير المشروعة؛ وإدارة البيانات؛ والأمن والحماية؛ وتدابير ترمي إلى تقليل المخاطر (بما في ذلك المخاطر النظمية) أو الآثار السلبية لأنشطة القطاع.

- *مشاركة المغتربين*: يمكن للسياسات النشطة التي تنتهجها أقل البلدان نمواً لتعزيز الروابط بين مواطنيها في الخارج والاقتصاد المحلي - باستخدام أدوات من قبيل الشراكة مع الشركات الأجنبية ومقدمي الخدمات على المستوى الإقليمي ورجال الأعمال المغتربين وتدريب القوى العاملة في البلد الأصل - أن تجلب ليس فقط رأس المال، بل أيضاً الخبرة الفنية التشغيلية والمهارات والمنصات، ومن ثم تؤدي إلى نقل التكنولوجيا إلى اقتصاد البلد الأصلي. ومن المستحسن أن تُستكمل هذه الإجراءات بسياسات محددة الأهداف مثل منصات مطابقة المهارات، وبرامج استثمار المغتربين، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات لتسهيل التجارة عبر الحدود في مجال الخدمات المهنية.

وفيما يتعلق بأنواع مختلفة من قطاعات الخدمات، فبالنظر إلى أن أنشطة الخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة هي التي تستخدم الجزء الأكبر من العاملين في قطاع الخدمات، ينبغي أن يتخذ صانعو السياسات تدابير لتنمية مهارات هؤلاء العمال من خلال سياسات التدريب، وإقامة روابط بين شركاتهم (التي تنشط في الغالب

في القطاع غير الرسمي) والشركات التي تنشط في القطاع الرسمي، ودعم جهود البحث عن وظيفة، وتشجيع اعتماد التقنيات التي تكمّل العمال ذوي المهارات المنخفضة بدلاً من استبدالهم، وتنفيذ سياسات في مجال ريادة الأعمال خاصة بالشركات القليلة التي لديها إمكانية للنمو، وخلق فرص عمل، والتقدم في مجال التكنولوجيا، فضلاً عن تحفيز الاندماج في الاقتصاد الرسمي. وهذا يتماشى مع العنصر الثالث المذكور أعلاه.

ويتطلب تطوير الخدمات المتاحة رقمياً في أقل البلدان نمواً اتخاذ إجراءات في مضمار السياسة العامة، لا سيما من أجل ما يلي: (أ) ضمان الوصول إلى شبكة إنترنت فعالة بأسعار معقولة، من خلال مزيج من التدابير التنظيمية وسياسات المنافسة التي تحفز الاستثمارات اللازمة؛ و(ب) تنفيذ قوانين التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية والأطر التنظيمية؛ و(ج) سن تشريعات لحماية البيانات والأمن السيبراني؛ و(د) اعتماد تدابير لحماية المستهلك عبر الإنترنت.

## السياسات الدولية

يعني تزايد قابلية الخدمات للتداول على الصعيد الدولي والحركية التي تتسم بها التجارة الدولية في الخدمات أن الأسواق الدولية تمارس تأثيراً قوياً على ما يستجد من تطورات في قطاعات الخدمات المحلية. لذلك، يجب تنفيذ السياسات المحلية المبيّنة أعلاه تنفيذاً متسقاً مع السياسات التجارية الخاصة بالخدمات، تحقيقاً للتآزر بين السياسات المحلية والدولية، وتقديم إشارات واضحة للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء.

وتُنصح أقل البلدان نمواً، عند وضع استراتيجياتها التصديرية، بالتركيز على مزاياها النسبية، بما في ذلك ما يلي: (أ) وفرة اليد العاملة والقدرة التنافسية من حيث التكلفة؛ و(ب) الأصول الطبيعية والثقافية؛ و(ج) الموقع الجغرافي والاستراتيجي؛ و(د) دعم التنمية القطاعية من خلال الاستراتيجيات والسياسات المناسبة؛ و(ه) الاستفادة من الإمكانات التي توفرها الخدمات الرقمية.

ويمكن أن تستفيد أقل البلدان نمواً من الإمكانيات التي تتيحها خطط التكامل الإقليمي والقاري مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، لتحقيق ما يلي: (أ) تعميق تحرير تجارة الخدمات على الصعيد الإقليمي؛ و(ب) تطوير البنية التحتية الإقليمية، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية والهياكل الأساسية للنقل (على سبيل المثال من خلال ممرات التنمية)؛ و(ج) إنشاء منصات رقمية ووضع إجراءات تيسر خدمات الدفع الإلكتروني على المستوى الإقليمي؛ و(د) السعي إلى الاعتراف المتبادل بالمؤهلات لتسهيل تنقل المهنيين.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تشمل الأولويات التي ينبغي أن تنظر فيها أقل البلدان نمواً ما يلي:

- الأسلوب 4 (حركة الأشخاص الطبيعيين): يمكن تحرير حركة الأشخاص الطبيعيين مثلاً من خلال التفاوض على تجديد الإعفاء الممنوح لأقل البلدان نمواً في مجال الخدمات، مع الحرص على تكييف الأفضليات تكييفاً أفضل حسب قدراتها التوريدية ومصالحها وإمكاناتها التصديرية؛
- تنفيذ الالتزامات القائمة والأحكام الخاصة بأقل البلدان نمواً تنفيذاً فعالاً؛
- المساعدة التقنية وبناء القدرات؛
- المرونة التنظيمية: الحفاظ على هامش تصرف في مضمار السياسة العامة يتيح لأقل البلدان نمواً تنظيم قطاعات الخدمات بما يتوافق مع الأهداف الإنمائية.

# رسالة ختامية

**توسيع نطاق الخدمات يخلق فرص عمل، أما الارتقاء بالمهارات والقطاعات فهو مفتاح التحول الشامل**

في حين مكّن توسع الخدمات في أقل البلدان نمواً من استحداث فرص العمل التي تمس الحاجة إليها، فإنه لم يحقق بعدُ مكاسب في الإنتاجية وتحسينات واسعة النطاق في مستويات المعيشة التي يتوقعها الكثيرون. لذلك، يجب دعم العدد الكبير من العمال ذوي المهارات المنخفضة الذين ينشطون في الخدمات التقليدية من خلال تنمية المهارات وزيادة الإنتاجية وتحسين ظروف العمل. وفي الوقت نفسه، تحتاج أقل البلدان نمواً إلى الانتقال نحو تعزيز التنويع والنمو والارتقاء بالشركات التي تنشط في القطاع الثالث للاقتصاد. ويتعين على أقل البلدان نمواً، بمساعدة شركائها في التنمية، أن تتخذ الإجراءات اللازمة لدفع قطاع الخدمات إلى مرحلة جديدة من النمو؛ مرحلة تعمّق الروابط بين جميع قطاعات الاقتصاد وتعزز القدرة على تصدير الخدمات بشكل تنافسي. وستمكّن هذه التحسينات من تحويل القطاع إلى مركز للنهوض بالتكنولوجيا ونشر المعرفة، من خلال بناء روابط ديناميكية مع القطاعات والأنشطة الأخرى، بما في ذلك الصناعة التحويلية. ثم إن تعزيز أوجه التكامل بين القطاعات المختلفة (مثل الخدمات والصناعة) سينهض بالدور الذي تؤديه هذا القطاعات مجتمعةً في تحقيق التحول الهيكلي. ويتطلب تحديث قطاع الخدمات بحيث يساهم مساهمةً فعالةً في التحول الهيكلي لاقتصادات أقل البلدان نمواً مجموعة متماسكة من السياسات، تتراوح بين السياسات العامة التي تهدف إلى إزالة الاختناقات التي تعيق النمو، والتدابير المحددة الأهداف التي ترمي إلى تطوير المزايا النسبية لقطاعات أساسية وقطاعات فرعية في مجال الخدمات أو إلى إيجاد هذه المزايا. كما يتطلب تحديث قطاع الخدمات سياسات تجارية فعالة. وعلى الرغم من أن تنفيذ خطط التكامل الإقليمي والتطورات التكنولوجية تسهم في تيسير الوصول إلى الأسواق الدولية، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أقوى على المستوى المتعدد الأطراف. ويجب أيضاً أن تشكل سياسات تطوير الأعمال الموجهة إلى الأسواق الدولية عنصراً مكمِّلاً لسياسات تطوير الأعمال الموجهة إلى الأسواق المحلية.

يمثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الهيئة الرائدة في الأمم المتحدة التي ينصبّ تركيزها على التجارة والتنمية.

ويعمل الأونكتاد على ضمان استفادة البلدان النامية بشكل أكثر إنصافاً من الاقتصاد المعولم من خلال توفير بحوث وتحليلات متعلقة بقضايا التجارة والتنمية، وتقديم المساعدة التقنية وتيسير بناء توافق حكومي دولي.

ويُعتبَر الأونكتاد أحد أكبر منظمات منظومة الأمم المتحدة من حيث العضوية، إذ يبلغ عدد أعضائه 195 بلداً.

تقرير أقل البلدان نمواً 2025

Printed at United Nations, Geneva – 2520652 **(A)** – January 2026 – 77 – **UNCTAD/LDC/2025 (Overview)**